مع حصول الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والعلة لكن الحكم بأحدهما على الاسناد
احط رتبة من الحكم به على الحديث لانه لا يبقى حينئذ صريحا فى صحة المتن
ولا ضعفه قاله ابن حجر الهيتمى فى شرح الاربعين (تنبيه) اعلم ان الاصل عدم
التلازم بين صحة الاسناد والمتن فقد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروط من الاتصال
والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ فيه أو علة وقد يصح المتن او يحسن دون السند كما فى الصحيح لغيره
والحسن لغيره وفى صحيح حسن اقوال فى كلها قد ظهر اختلال

يعنى ان فى جواب قولهم حديث صحيح حسن مع ان الحسن قاصر عن الصحيح
اقوالا فى كل من تلك الاقوال اختلال وفساد ولرده على قائله وعدم سلامته
من الاعتراض عليه لكن نعرض عن نشر تلك الاقوال لعدم الفائدة والجواب
الصحيح الذى لا اعتراض عليه هو ما ذكره ابن حجر الهيتمى وغيره والبه الاشارة بقولنا

ثم الجواب بتنوع السند لحسن وصحيح معتمد

ثم للاستئناف لا للعطف والجواب مبتدأ وبتنوع متعلق به واللام فى قوله
لحسن بمعنى الى والجار متعلق بتنوع ومعطوف على لحسن واللام بمعنى
الى ومعتمد خبر يعنى ان الجواب المعتمد عليه فى الجمع بين الصحيح والحسن هو تنوع
سند الحديث المقول فيه ذلك الى سندين وصف بالحسن من جهة احدهما

وبالصحة



وبالصحة من جهة الاخر فما قيل فيه ح صحيح حسن اقوى مما قيل فيه صحيح فقط
لان كثرة الطرق تقوى

وبالتردد لوصف من نقل وعن صحيح ذا الاخير قد نزل

يعنى ان الجمع بين الصحة والحسن يكون بما ذكر عند تعدد السند وعند اتحاده
يكون بسبب تردد أئمة الحديث لوصف اى فى وصف من نقل ذلك الحديث
اى رواه فهو صحيح باعتبار وصف ناقله عند قوم حسن باعتبار وصفه عند
آخرين وكان الاصل ان يقول الراوى فيه صحيح أو حسن لكنه حذف حرف التردد
قوله وعن صحيح الخ يعنى ان هذا الاخير وهو ما له سند واحد قد نزل وانحط
فى القوة عن قولهم صحيح فقط فصحيح فقط اقوى منه لأن الجزم أقوى من التردد ابن حجر
الهيتمى وبهذا يعلم ان قول الترمذى كثيرا هذا حديث غريب لا نعرفه الا
من هذا الوجه لا ينافى الجواب المذكور خلافا لمن زعمه لما علمت انه اذا قيل
ذلك فى ذى اسناد واحد كان باعتبار اختلاف الأئمة فى حال ناقله
أو فى ذى اسنادين كان باعتبارهما اه

ثم ذا المقبول حين يسلم من المعارض فهو المحكم

ثم لغة فى ثم يعنى بعد ما تقدم من الكلام فى الصحيح والحسن شرع فى



Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)